

# النسمة العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٢ فبراير / ٢٠٢٢

## لم تكن مفاجأة !



أرقام التجارة الخارجية الفرنسية للعام ٢٠٢١ لم تكن مفاجأة . والحقيقة اتنا لم نكن نضع في الحسبان تحستنا واضحأ لتجارتنا الخارجية هذه السنة. وهكذا سجّل الميزان التجاري انخفاضا جديدا بحوالي ٢٠ مليار يورو ليبلغ أدنى مستوى تاريخي له اذ وصل العجز التجاري الى ٧,٨٤-٧ مليارات يورو.

وهذا الرقم لوحده كاف لزرع القلق في النفوس. بل أكثر من ذلك، فباستثناء الميزان التجاري المسجّل مع أميركا، نلاحظ تدهورا في العجز مع كل المناطق الأخرى. حتى ان الفائض التجاري الذي عرفه مع افريقيا في العام ٢٠٢٠ قد استعاد سلبيته في العام الماضي وتحول الى عجز. ومع المغرب العربي تدهور العجز الى حدود ٤ مليارات يورو. وأذا كان الميزان التجاري الفرنسي مع دول الشرق الأوسط لا يزال يسجل فائضا بلغ في ٢٠٢١ نحو ٣,٥ مليار يورو إلا انه عرف تراجعا بقيمة ١,٩ مليار يورو مقارنة بالعام السابق.

صحيح ان ارتفاع أسعار المواد الأولية خلال فترة زمنية من العام الماضي يمكن أن يفسّر بعض هذا التراجع. لكن السؤال الذي يطرح بشكل مثير للقلق هو عمما ستكون عليه التجارة الخارجية الفرنسية في العام ٢٠٢٢ !

ويضاف الى ذلك عامل آخر يعتبر مثار قلق أيضا هو في أن الصادرات الفرنسية لم تستعد بعد لمستويات ٢٠١٩ على الرغم من القفزة الهامة التي سجلتها في ٢٠٢١ بارتفاعها بمعدل +١٧٪ بعد انحسارها -١٥,٨٪ في ٢٠٢٠. وهذا في وقت تمكنت صادرات الدول الرئيسية الاوروبية المنافسة لنا من تجاوز الأحجام والارقام التي كانت تسجلها قبل الأزمة.



## المحتويات

- فانسان رينا: لم تكن مفاجأة ٢-١  
الصفحة
- الصناعة النووية الفرنسية ٦-٣  
الصفحة
- إعلان لمجموعة سوיז ٧  
الصفحة
- مقابلة مع سعادة سفير مملكة البحرين لدى فرنسا ١٠-٨  
الصفحة
- التبادل التجاري بين فرنسا والعالم العربي ١١  
الصفحة
- اخبار عربية ١٣-١٢  
الصفحة
- إعلان لمجموعة أنتيا ١٤  
الصفحة



**الرئيس فانسان رينا والأمين العام السيد عبد الحكيم الخليفة**

سيساهم بدوره في اثراء عمل الغرفة التجارية العربية الفرنسية من أجل تعزيز المبادلات بين فرنسا والدول العربية وبخاصة من خلال شبكة علاقاته وشركائنا الأعضاء في اتحاد الغرف العربية. والأمين العام الجديد هو مهندس سعودي خدم فترة طويلة في السلك العسكري وسيق له ان عمل في فرنسا لعدة سنوات. وهو أيضاً رجل أعمال يترأس مكاتب استشارات وشركات تزويد بالسلع الصناعية. ولا شك في ان خبرته الطويلة والمتنوعة ستكون عامل دعم لنا وستمنح الغرفة بعداً جديداً مكملاً لكل ما أنجزته منذ أكثر من ٥١ سنة.

في هذا الوقت، تأتي مستجدات اوكرانيا لتشوش أذهان الكثرين هنا، اذ ان النزاع الذي انطلق من اوكرانيا ولا نعرف اليوم متى وكيف سينتهي وباية تداعيات، لا يساهم في استعادة تقاومنا او اطمئناننا لمستقبل المبادلات الدولية. لكننا مدعون للمثابرة وعازمون على المضي قدماً والقيام بكل ما يرجى منا ويتوارد علينا .. كل من موقعه وفي مجاله.

**فانسان رينا**  
رئيس الغرفة  
 التجارية العربية الفرنسية

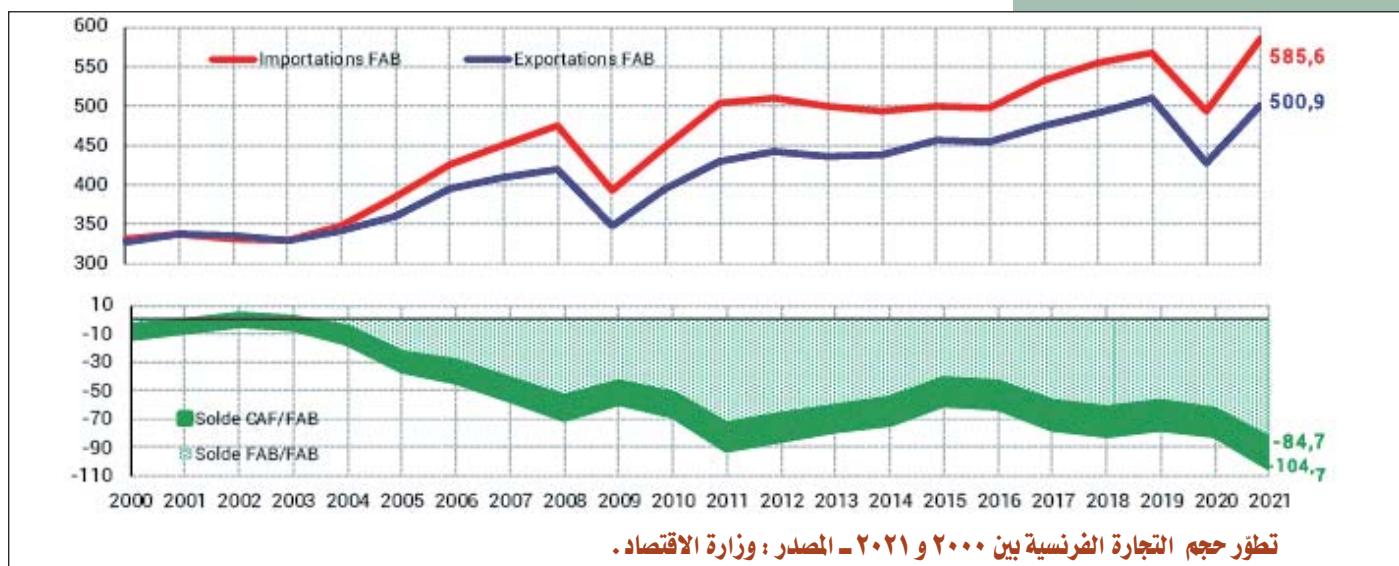
من ناحية أخرى، نشاط التصديقات الذي تقوم به الغرفة التجارية العربية الفرنسية للتصادرات نحو جزء من العالم العربي، إلى جانب العلاقات التي نقيمها مع منتسبي الغرفة تسمح لنا بحسن قياس هذه الارقام والتحولات. وقد بدأت الشكوك تساورنا مع متابعتنا اليومية لهذه النشاطات، تماماً كما حصل معنا في العام ٢٠٢٠. وبسبب تعدد الأسباب المحلية والدولية، نخشى ألا تتمكننا الجهود التي تقوم بها السلطات الحكومية والقطاعات الخاصة والشركات المعنية من النجاح في استئالة الدفة وتصحيح هذا الوضع بشكل ملموس.

لكن الاستسلام ليس خياراً، بالتأكيد لا !

ولهذا تحرص الغرفة التجارية العربية الفرنسية منذ عدة أشهر على تكثيف جهودها ونشاطاتها العملياتية وتواكب الشركات بـتوفير الخدمات لها، وفي مقدمتها المعلومات والاتصالات التي تحتاج إليها. وسنظل متابعين في ذلك بلا أي كلل. وفي أعداد مقبلة من النشرة ستكون لنا أكثر من مناسبة لشرح تفاصيل التبادلات التجارية الفرنسية مع كل بلد كما درجنا على ذلك.

ولكن، لمرة واحدة ، يجب علينا جميعنا ان ندرك ونعي، في فرنسا وخارجها، وبالخصوص في العالم العربي الذي يعنينا نحن بالدرجة الاولى، حاجتنا الى التوافق على المقاربات الواجب اعتمادها بشكل جماعي اكثر. من أجل فعالية أفضل وكفاءة مثل لتجارتنا الخارجية، على كل منا ان يعمل في مجاله ويسعى امكانياته في سبيل ارادة حقيقة متبادلة للتعاون والخروج بمقاربة متقدمة لنهج التصدير الى الخارج. وفي ما يخص الغرفة التجارية العربية الفرنسية فاننا سنستمر في التزامنا ببذل أقصى الجهود للقيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه.

وأغتنم هذه الفرصة لاتوجه بالشكر الى الدكتور صالح بكر الطيار الذي شغل منصب الأمانة العامة لمدة ١٨ سنة على كل الجهود التي بذلها في خدمة المبادلات العربية الفرنسية، ولأرحب بالأمين العام الجديد السيد عبد الحكيم الخليفة الذي باشرنا العمل معه منذ شهر يناير. وكل ثقة بأنه



<b>Nos partenaires 2022</b>	<b>Stratégiques</b>	<b>Gold</b>

# الصناعة النووية الفرنسية

## التنظيم ونماذج التعاون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



قبل مدة ليست بعيدة كان هناك شبه توافق عالمي على ضرورة الحد من اللجوء إلى الذرة لانتاج الكهرباء . لكن الأمور والمعاهدات تغيرت اليوم وبتنا نشهد قيام صناعة نووية تعتبرها فرنسا مثلاً فرصة وحظا على حد قول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي أصبح في طليعة مؤيدي استخدام مصدر الطاقة هذا في موازاة اعترافه بضرورة تطوير الطاقات المتجددة .

وقد يعود الفضل في إعادة الاعتبار للطاقة النووية التي كانت تعتبر في السابق خطيرة ، خصوصاً بعد حادثي تشنوبيل وفوكوشيما ، إلى ظهور محظيات جديدة وبخاصة منها التطلع إلى السيادة الطاقوية في وقت تزايد الحاجات إلى الطاقة، وبضاف إلى ذلك عامل مكافحة الاحتراق المناخي الذي يمر حكمه عبر العيادة الكربونية في الاقتصاد وبالتالي إلى استخدام الكهرباء في الصناعة، إلى جانب تأمين خطوط وطرق التزويد بمصادر الطاقة التي تعاني غالباً من التوترات الدولية . واما منا اليوم البرهان في الحرب التي اندلعت في قلب اوروبا والتوترات التي تثيرها وتتعكس بشكل خاص على تزويد اوروبا بالغاز . ولا ننسى ايضاً الكلفة العالية لفاتورة الطاقة التي تلعب دوراً متزايداً في الميزان التجاري .

وفي وقت أكدت فرنسا على أحياء النووي وأعلنت، على لسان الرئيس ماكرون، عن الاستراتيجية الجديدة لهذا القطاع، دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الثالث والعشرين من فبراير الى لقاء عمل مع السيد هرفيفه مايار المفوض الدائم للقطاع النووي الفرنسي لدى المجلس الوطني للصناعة ليسترعرض فيه الصناعة النووية الفرنسية وخطة احيائه والخبرات والمهارات الفرنسية في هذا المجال والعرض الذي توفره فرنسا على المستوى الدولي .

المركزية في مدينة ليل وخريج معهد الدراسات التجارية العليا في باريس، وقد شغل عدة مناصب أساسية منها مدير المحطة النووية في مدينة (نوجان سور سين) ومدير الأصول والنشاطات النووية في مجموعة كهرباء فرنسا ونائب رئيس المشاريع الدولية النووية قبل ان يتسلّم في العام ٢٠١٨ مسؤولية تنسيق الصناعة النووية الفرنسية . وختم قائلاً: اذا كان ثمة من يعرف جيداً المسألة النووية في فرنسا وعلى الساحة الدولية فهو بلا شك السيد مايار .

وشكر السيد مايار على تلبية الدعوة وتوجه بالشكر أيضاً إلى زملائه الحاضرين من مجموعة كهرباء فرنسا وهم: السيد هرفيفه دوتريميول، مسؤول التنمية الدولية، والسيد ماتيو موران، مدير مشاريع التنمية الدولية في المجموعة، كما توجه بالشكر إلى السيد برتران دوفونفيال عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية لمبادرته إلى دعوة السيد مايار للمشاركة في هذا اللقاء .

افتتح اللقاء السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية مرحباً بالضيف المحاضر وجميع الذين لبوا الدعوة ، ثم رحب بالأمين العام الجديد للغرفة السيد عبد الحكيم الخليفة متمنيا له النجاح في مهمة الاسهام في تعزيز المبادرات بين فرنسا والدول العربية .

وتناول الرئيس رينا موضوع اللقاء مشيراً إلى انه لم يكن يتصور الأهمية التي سيكتسبها هذا الموضوع في الظروف الراهنة . وأضاف ان مسألة توفر الطاقة وكلفتها وتعزيز بعض القضايا مثل ازالة ابعاث الكربون في الصناعة، وضفت الطاقة النووية في المرتبة الاولى وفي طليعة اولويات مستقبلنا وسيادتنا والاشعاع الدولي الفرنسي .

وتحدث رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية عن المسار الاستثنائي لضيف اللقاء وكشف ان السيد مايار يحمل شهادة هندسة ميكانيكية من المدرسة

التصميم الى التشغيل الى ادارة الوقود حتى تفكك المفاعل. ولفت ايضا الى ان مجموعة كهرباء فرنسا تشغّل ٨٥ مفاعلا نوويا في فرنسا و ١٥ مفاعلا في بريطانيا. واضاف ان ٩ مفاعلات وعشرون محطات نووية هي حاليا قيد التفكك في فرنسا بينما هناك ثلاثة مفاعلات هي قيد البناء حاليا في فرنسا الى جانب مفاعل في فنلندا ومفاعلين في بريطانيا.

وأكد السيد مايار ان الكهرباء هي عنصر هام في استراتيجية الحياد الكربوني الاقتصادي مشيرا الى ان الطاقة النووية تسمح بتنويع طاقة انتاج الكهرباء حسب قوة الشبكة وحاجتها على عكس بعض المصادر الاخرى. وذكر بان ادارة

استهل السيد مايار مداخلته بشكر رئيس الغرفة السيد رينا على استضافته قبل ان ينطلق باستعراض افاق الطاقة النووية على ضوء الوضع العالمي الراهن. وتحدث بشكل خاص عن ثلاثة عوامل تدفع الى القول ان الطاقة النووية هي طاقة المستقبل. في العامل الأول، لفت السيد مايار الى ان هناك حوالي مليار شخص في العالم لا تتوفر لهم الكهرباء، وان مشاريع الطاقة النووية المتعددة ومنها المفاعلات الصغيرة قادرة على تلبية هذه الحاجات. اما العامل الثاني فهو يتعلق بتكلفة الطاقة النووية المقدرة بما بين ٥٪ و ١٠٪ من الكلفة الكاملة للاستثمارات. وقال ان هذا العامل من شأنه ان يضمن الاستقرار في اسعار الطاقة على المدى الطويل بالنسبة للدول التي تختار النووي. وأخيرا أشار السيد مايار الى ان الطاقة النووية هي طاقة نظيفة خالية من الكربون مثلها مثل طاقة الرياح حتى انها أقل تسببا بابعاث الكربون من الطاقة الشمسية مقارنة بحجم الانتاج.

بعد هذه المقدمة عرض السيد مايار لتفاصيل مداخلته التي توزعت على ٤ محاور هي: استعراض تنظيم القطاع النووي في فرنسا، العرض الفرنسي النووي العالمي من خلال عدة نماذج منها نموذج التعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة، خطة احياء القطاع النووي الفرنسي، وجامعة المهن النووية التي افتتحت في شهر فبراير ٢٠٢١.

## الصناعة النووية الفرنسية

عرض السيد مايار لاطار العام للصناعة النووية الفرنسية مشيرا ان القطاع

### الصناعة النووية الفرنسية

- ثالث قطاع صناعي في فرنسا.  
- ٢٠٠,٠٠٠ عامل.

- ٣٢٠٠ شركة، ٨٥ بالمائة منها صغيرة ومتوسطة.  
- ٥٨ بالمائة من الشركات تنشط خارج فرنسا.

هو جزء من المجلس الوطني للصناعة، الذي يشمل ١٩ قطاعا صناعيا فرنسيا. وقال ان المجلس الوطني للصناعة هو برئاسة رئيس الوزراء الفرنسي وهو يتضم اربع مرات في السنة ليحدد الاهداف الكبرى للصناعة الفرنسية ويكلف منسقين لتنفيذ الاستراتيجية التي تم تحديدها لكل قطاع.

وتطرق الى قدرات الصناعة النووية الفرنسية مشيرا الى ان هذا القطاع يضم ٣٢٠٠ شركة، ٨٥٪ منها شركات صغيرة ومتسطدة، و ٥٪ من هذه الشركات تنشط خارج فرنسا، وأشار بامتلاك القطاع لخبرات عالية جدا لافتا الى انه يستثمر أكثر من مليار يورو في البحوث والتطوير، وانه يوفر ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل غير معرضة للنقل الى الخارج.

وتتابع يقول ان هناك أكثر من ١٢٠٠ مفاعل نووي قيد العمل على مستوى العالم بفضل التكنولوجيا الفرنسية وان الشركات الفرنسية التي تعمل في هذا القطاع توفر خدماتها الى أكثر من ٣٠٠ مفاعل نووي في العالم من بينها مفاعلات تستخدم تكنولوجيا غير فرنسية. وختم هذا الفصل لافتا الى ان فرنسا هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي تتحكم بكمال السلسلة النووية. من



النووي الذي يوفر ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من الكهرباء في فرنسا تتم في اطار تنظيمي صارم جدا يخضع لمعايير سلامة معترف بكونها الاكثر تشددا في العالم وتنعم بتقنيات صناعية فرنسية رفيعة المستوى.

وتطرق الى الاستراتيجية الفرنسية في هذا المجال مذكرا بالاهداف التي وضعها المجلس الوطني للصناعة في هذا الخصوص ومنها تلك التي حددها العقد الموقع في ٢٠١٩ الذي يمنح الاولوية لتشجيع الوظائف والكافاءات والتأهيل والتحول الرقمي للقطاع وهيكليته الدولة وتحوله البيئي وبشكل خاص من خلال تشجيع تكنولوجيا المستقبل.

وعلى ضوء الازمة الصحية التي تسببت بهاجائحة كوفيد ١٩ تمت اضافة بنود



بيئية نووية على قاعدة التعاون بين مؤسسة الامارات للطاقة النووية، مالكة التجهيزات ومجموعة نواة التي تتولى مهمة الادارة و التشغيل وتتوزع ملكيتها بين الامارات (٨٠٪) وكوريا الجنوبية (٢٠٪).

اما بالنسبة للتعاون بين الامارات العربية المتحدة وفرنسا في المضمار النووي فهو قد بدأ مع اطلاقمبادرة سلسلة التوريد الصناعية الاماراتية الفرنسية



سعادة السيد ابي عاصي، سفير جامعة الدول العربية في باريس

للطاقة النووية (إي-فوجونز) التي تهدف الى تشجيع الصناعة الفرنسية لدى مؤسسة الامارات للطاقة النووية من خلال تكثيف الخبرات الفرنسية مع الأهداف الاماراتية وعبر توفير مجموعة (نواة) خدمات اضافية موازية لتلك التي يوفرها الشريك الكوري. وقد انطلقت المرحلة الاولى من هذه المبادرة في ٢٠١٩ واقتصرت انشاء شراكات بين صناعيين فرنسيين واماراتيين في هذا المجال. واليوم بات لدينا خمس شراكات في عدة ميادين مثل المساعدة في التشغيل، ادارة النفايات، والصيانة وكل ذلك يجري باشراف حكومتي البلدين. وبالنسبة للمستقبل راي السيد ميار ان الهدف هو تقسيم الشركات الفرنسية التي تواكب الشركات الكبرى في الامارات الى فروع مختلفة.

وفي شرحه للعرض الفرنسي على المستوى الدولي اشار السيد ميار الى انه عندما تقوم الصناعة الفرنسية ببيع النووي فانها تقوم ببيع مجموع المهارات

جديدة على العقد الاساسي في شهر ابريل ٢٠٢١ من اجل تطوير المحاور السابقة وأبرز هذه البنود : انشاء جامعة للمهن النووية وتعزيز التضامن بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى العاملة في هذا القطاع وتعزيز تناصيته وسيادته وتحديدا من خلال اعادة توطين ما كان يصنع في الخارج. وأشار الى ان ملحق العقد يتضمن أيضا ادخال ابتكارات عديدة وتطوير المفاعلات الفرنسية الصغيرة ومفاعل نوواد . وكذلك تطوير الصناعات التعدينية الابتكارية واعداد مجسم رقمي لمفاعل نووي بهدف تسهيل العمليات الصناعية المقدمة وتأمين هوامش السلامة والتشغيل.

ثم استعرض السيد ميار مجموعة أنواع المفاعلات التي تم تصميمها بناء الى التكنولوجيا الفرنسية لتلبية حاجات الزبائن وذكر منها مفاعلات - او بي آر ٦٥٠ ميغاواط التي تم بناؤها في بعض الدول، ومنها الصين، وقال ان هذا المفاعل هو الأكثر قوة في العالم وهو معد للشبكة الكهربائية الاكثر تقدما والقادرة على استيعاب الطاقة التي يتم انتاجها. وكشف ان المهندسين

## جامعة المهن النووية

- توفير منح دراسية للطلاب .
- انشاء موقع اнтерنٹ للمهن ودورات التأهيل .
- اطلاق علامة تجارية تسمح ب تقديم عرض تدريبي متماساك .
- مساندة المشاريع المحلية والاقليمية والوطنية .

الفرنسيين يعملوناليوم على تصميم نموذج أكثر قوة هو- او بي آر ١٢٠٠ ومفاعل - نوواد . بالإضافة الى المفاعل الصغير الذي ينتج ×٢ ١٧٠ ميغاواط والذي يمكن بناؤه في المصنع ونقله الى المنشآت المخصصة، وهذا الطراز المعد للإنتاج السلسلي يسمح بخفض الكلفة وزيادة القدرة على صنع مفاعلات على نطاق واسع. وذكر اخيرا ان كل هذه المفاعلات من الاجيال الجديدة تتمتع بمستويات سلامه عالية تتطابق مع المعايير الاوروبية والدولية المشددة وهي تستحوذ على كل خبرات التكنولوجيا الفرنسية في هذا المجال.

## العرض الفرنسي الدولي

وتناول السيد ميار العرض الفرنسي الدولي منطلاقا من التعاون مع الامارات العربية المتحدة، وبدأ باستعراض البنى القائمة هناك قبل ان ينتقل الى تفصيل العرض الفرنسي. وأشار أولا الى ان الامارات العربية المتحدة قد حددت هدف الوصول الى الحياد الكربوني في العام ٢٠٥٠ وكانت قد اختارت في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التكنولوجيا الكورية لبناء محطة براكة الواقعه على بعد ٢٥٠ كيلومترا الى الغرب من أبو ظبي. وقد انطلقت المرحلة الاولى من المشروع في عام ٢٠٢٠ والمرحلة الثانية في ٢٠٢١ ويتوقع اطلاق المرحلة الثالثة في اواخر هذا العام . وتابع يقول ان الانجاز النهائي لمشروع محطة براكة سيؤمن ٢٥٪ من حاجة الامارات للكهرباء. وأشار الى ان الاماراتيين قد بنوا منظومة

على المستوى الاقليمي أم المناطقي او الوطني، خصوصا لجهة تخريج كفاءات عالية المستوى في التخصصات النووية المطلوبة. وقال ان الجامعة تستশطل أيضا في دعم اقامة منشآت ومواقع جديدة وتوفير دورات تدريبية ونشر وسائل تربية ابتكارية تركز على المهن الحساسة مثل اللحام والتصنيع. وأكد ان انشاء جامعة المهن النووية قد ساهم في دعم المشاريع المحلية وبخاصة الجديدة.



السيد برتران دو فونغفال والسيد هيرفيه ماير



من خلال معاهد اقليمية تعزز التأهيل لمهن الصناعة النووية وهي تعمل على توفير منح دراسية للطلاب بما يساعدهم ايضا في تحسين جاذبية مهن لا تتوفّر منها اعداد كافية من الاختصاصيين مثل منهنة الكهربائي الصناعي والنحّاس.. وفي اطار هذه الجامعة تم اطلاق عدد من المشاريع ابرزها انشاء موقع انترنت للمهن ودورات التأهيل يتوجه الى الجمهور الواسع ليساهم بدوره في جاذبية القطاع النووي كما تم اطلاق علامة تجارية تسمى للمنظومة البيئية بتقديم عرضا تدريبيا متماسكا.

الفرنسية في هذا المجال الى الجهات المحلية: من الكفاءة الى التأهيل والتدريب. ولفت الى ان تكنولوجيا الجيل الثالث الفرنسية توفر مجموعة من العلاقات الانتاجية المختلفة ذات مستويات السلامة الاكثر ثقة من نوعها. وذكر ان العرض الفرنسي يشمل ايضا تقديم الخبرة في تمويل المشاريع الكبرى وتوفير الحلول التنافسية والابتكارية على مستوى تمويل مشاريع بناء المفاعلات الجديدة.

## خطة فرنسا ٢٠٣٠ النووية

وتناول الشق الثالث من مداخلة السيد ماير خطة فرنسا ٢٠٣٠ لاحياء الصناعة والذي خصص لها الرئيس ماكرون ميزانية ١٠٠ مليار يورو سيتم توزيعها بمحض متساوية بين تشجيع التنافسية (٤٣ مليار يورو) والبيئة (٣٤ مليار يورو)، والانسجام (٣٦ مليار يورو). وخصت هذه الخطة القطاع النووي بـ ٤٧٠ مليون يورو لستخدم لتمويل مشاريع في الاركان الثلاثة لعقد المجلس الوطني للصناعة . وقد تم اختيار ٩٥ مشروعًا يمكن ان تستفيد من هذه الميزانية منها ٧٧ مشروع مواكبة صناعيين و١٨٣ مشروعًا للكفاءات. وتم رصد

### النووي الفرنسي الجديد

- اعتماد مكتف لتكنولوجيا الجيل الجديد او بي آر.
- بناء ٦ مفاعلات نووية وبي آر ٢ بحلول العام ٢٠٥٠.
- دراسة بناء ٨ مفاعلات أضافية او بي آر ٢.
- تخصيص ٥٠٠ مليون يورو لمشروع نوواد .
- رصد ٥٠٠ مليون يورو لتطوير مفاعلات ابتكارية.
- استحوذ مؤسسة كهرباء فرنسا على النشاطات النووية لمجموعة جنرال اليكتريك ستيم باور وتوربينات أرابيل .
- المراقبة الكاملة للمنشآت النووية .
- انشاء جامعة المهن النووية .

١٠٠ مليون يورو لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة و ١٠٠ مليون يورو لاعادة التوطين وتنمية الكفاءات في فرنسا، و ٢٠٠ مليون يورو للابحاث والتطوير وصناعة المستقبل وخصوصا مشروعات صغيرة وإعادة استخدام معادن ضئيلة الاشعارات.

وختم السيد ماير بالاشارة الى ان الصناعة النووية الفرنسية منخرطة في ديناميكية تحول داخلية تهدف الى دفعها الى أعلى مستويات النوعية والتميز والدقة. وقال ان خطة احياء النووي الفرنسي التي اعلن عنها الرئيس ايمانويل ماكرون في فبراير الماضي تعطي الاولوية لمفاعلات او بي آر. حيث سيتم بناء ٦ مفاعلات من الجيل الثاني من هذا الطراز الى جانب دراسة بناء ٨ مفاعلات أضافية اخرى وتطوير مفاعلات نوواد . عبر مؤسسة كهرباء فرنسا وتطوير مفاعلات ابتكارية جديدة متطرفة.

## جامعة المهن النووية

وخصص السيد ماير الجزء الأخير من مداخلته للحديث عن جامعة المهن النووية التي انطلقت في شهر ابريل ٢٠٢١ في مبادرة تهدف الى تزخيم وتفعيل الكيانات الناشطة في مجال تأهيل العاملين في القطاع النووي الفرنسي، سواء



**One country, many regions,  
the same commitment:  
shaping a sustainable  
environment now**

As a world leader in essential environmental services,  
we supply high-quality water, suited to every type of use,  
and ensure the protection of this common good.

We recover wastewater and waste to convert them into new resources.  
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.





# مقابلة مع سعادة الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى فرنسا

وبالرغم من الأزمة الصحية وانخفاض أسعار النفط والتباين الذي شهدته التجارة العالمية، وكلها عوامل أثرت على الاقتصاد البحريني في عام ٢٠٢٠، استطاعت المملكة التي تميز ببيئة اقتصادية وتنظيمية منفتحة وجاذبة للاستثمار، أن تواصل المسيرة على النهج نفسه وتتابع جهودها لاستقطاب المستثمرين ضمن القطاعات الرئيسية لخطتها التنموية، لا سيما في التربية والصحة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة والقطاع المالي والصناعة، وبطبيعة الحال قطاع النفط.

سعادة الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، سفير مملكة البحرين لدى فرنسا، وافق على الإجابة على أسئلتنا لاطلاقنا نظرة شاملة عن الوضع الاقتصادي في بلاده وعن علاقتها مع فرنسا.

الإسكانية. ويأتي على رأس تلك المشاريع في البنية التحتية إنشاء جسر ثان لربط البحرين بالمملكة العربية السعودية، وهو سيكون أكبر في الحجم والsurface من الجسر الحالي الذي هو بذاته شريان تجاري يربط البلدين منذ حوالي أربعة عقود. يضم الجسر المعترم بناءً، إلى جانب المسارات المخصصة للمركبات، مساراً إضافياً للسكة الحديدية. وهذا المشروع الاستراتيجي سيكون رافداً جديداً للعلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية بين البلدين.

ومن المشاريع الرئيسية الأخرى في البنية التحتية إنشاء شبكة مترو تغطي جميع مناطق البحرين، يبلغ طولها ١٠٩ كلم، وسوف يتم تفزيذه تدريجياً عبر مراحل عدة.

وتشتمل المشاريع التنموية أيضاً على مدينة رياضية ستحتضن إستadios رياضياً متعدد الاستخدامات هو الأكبر في المملكة، فيه ملاعب تراعي المعايير الدولية، إلى جانب مجمع تسوق وفندق في المدينة نفسها. ومن المشاريع الحيوية أيضاً إنشاء المدينة الجنوبيّة، وهو مشروع سيتم تنفيذه على مراحل خمس تتضمن أولها إقامة فندق خمس نجوم، ومنتزه ترفيهي.

وهناك أيضاً المدن الإسكانية التي تُقام على أساس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بالبناء على أراضٍ تملكها الحكومة وتهدّف لإقامة ما

غالباً ما كانت البحرين، وهي أصغر دولة في منطقة الخليج، رائدة بالنسبة إلى البلدان المجاورة. إنها أول دولة خليجية تم فيها اكتشاف النفط، وأول دولة خليجية أطلقت خطة واسعة للتنوع الاقتصادي من أجل التحضر نمرحلة ما بعد النفط. وقد استطاعت المملكة بذلك أن تحافظ لمدة عقود عديدة على معدل نمو مرتفع بالرغم من الصعوبات التي واجهتها غالباً، لاسيما خلال الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١١ و ٢٠١٤.

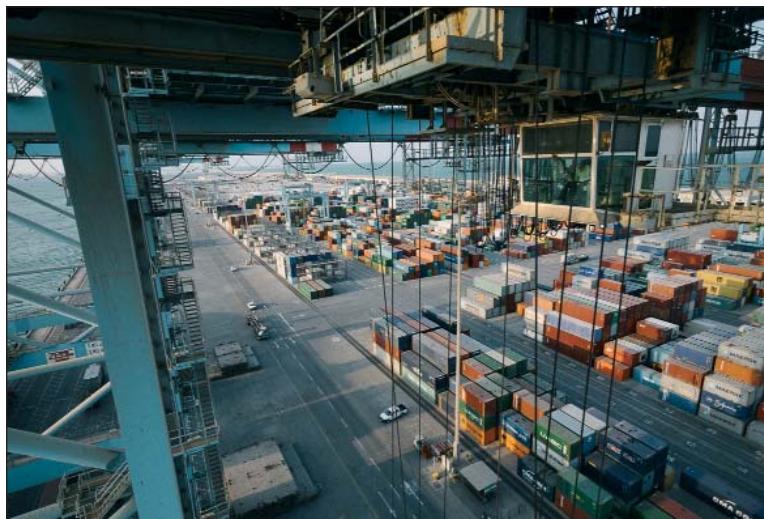
برعاية صاحب الجلالة الملك محمد بن عيسى آل خليفة، أطلقت الحكومة عام ٢٠٠٨ الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وهي كناعة عن خطة تنمية على نطاق واسع من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق مصادر دخل جديدة، مع منح القطاع الخاص مكانة هامة.

النشرة: إن اقتصاد البحرين، وهو الأكثر تنوعاً بين اقتصادات دول الخليج، تأثر كثيراً عام ٢٠٢٠ خصوصاً بسبب الأزمة الصحية وانخفاض أسعار النفط والتباين الذي شهدته التجارة العالمية. هل استعاد الاقتصاد البحريني عافيته خلال العام ٢٠٢١ وما هي التوقعات على المدى القصير وعلى المدى المتوسط؟

أود أن أجبر عن تفاؤلي بهذا الصدد، حيث أرى أن الاقتصاد البحريني مستمر في كونه ضمن الاقتصادات الأسرع نمواً ضمن دول المنطقة، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البحرين بنسبة ٤٪٢٠٢١، كما أنه توقيع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ١٪٣٠ في عام ٢٠٢٢، علمًا بأن هذا النمو يرجع بشكل رئيسي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٢٪٠٢١ في عام ٢٠٢١، وذلك بحسب بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين.

النشرة: أطلقت مملكة البحرين مؤخراً خطة لإنعاش الاقتصادي مع استثمارات يصل مجموعها إلى ٣٠ مليار دولار. هل يمكنكم أن تحددون لنا الخطوط العريضة لهذه الخطة، وما هي المشاريع التي تبني المملكة تنفيذها وبحلول أي تاريخ؟

تشمل المشاريع التي تطرحها البحرين قطاعات رئيسية هامة، على رأسها البنية التحتية والقطاعات الرياضية والصناعية والسياحية، وحتى المشاريع



وقد أدركت مملكة البحرين الأهمية التي يشكّلها الاستثمار المباشر للاقتصاد الوطني وبالتالي سعت، من خلال العديد من المبادرات والمشاريع، إلى تعزيز مكانة مملكة البحرين إقليمياً وعالمياً في مجال استقطاب الاستثمارات، ومنها خطة التعافي الاقتصادي التي أشرنا إليها آنفًا. كما أعلنت وزارة الداخلية بمملكة البحرين مؤخراً عن استحداث الإقامة الذهبية ، وهي نوع جديد من تأشيرات الإقامة الدائمة لجذب المقيمين والمستثمرين والمهوبين وإيقائهم في المملكة، وهو ما نأمل بأن يساهم في تعزيز البيئة الاستثمارية في مجالات عديدة.

**النشرة:** تربط فرنسا بمملكة البحرين علاقات صداقة وعلاقات سياسية متينة وعريقة قائمة على الاحترام المتبادل والسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة. **كيف تقيّمون اليوم العلاقات الثنائية بين البلدين؟**

تستمرّ مملكة البحرين بسعيها الدائم إلى توطيد العلاقات مع الجمهورية الفرنسية الصديقة، التي هي شريك أساسي للمملكة. وقد شهدت هذه العلاقات التاريخية محطات عديدة وتطورت من خلال إرادة صادقة من قبل الطرفين. وهذا العام، تحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البحرين وفرنسا والتي تعود إلى تاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٢ . خلال السنوات الخمسين الأخيرة، تطورت العلاقات بين بلداننا بشكل مطرد. وثمة أهداف مشتركة تجمعنا، لاسيما الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدوليين والتنمية المستدامة، والتي هي من ركائز الدبلوماسية البحرينية.

وأود الإشارة إلى أهمية الدور الذي تلعبه اللجنة العليا المشتركة البحرينية- الفرنسية، منذ تأسيسها في عام ٢٠١٢ والتي تسمح بتسهيل جهودنا لتحقيق أفضل الإنجازات من خلال توثيق العلاقات الثنائية وتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين.

وقد تمّ تعزيز هذه الشراكة من خلال الزيارات الرسمية العديدة التي قام بها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، منذ توليه مقايد الحكم في عام ١٩٩٩ ، والتي تؤكّد على إرادة حقيقة بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين بلداننا كشريكين استراتيجيين إزاء كل محنّة، وبين شعبينا. كما أنه تمّ توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في مجالات عديدة، طبّية وثقافية وتربوية، خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها صاحب الجلالة إلى فرنسا في أبريل ٢٠١٩ .

ولا شك في أنّ السنوات القادمة سوف تكون ذاكرة بمزيد من التعاون للارتقاء

يزيد على ١٦ ألف وحدة سكنية.

وتأتي الشراكة مع القطاع الخاص في داخل وخارج البحرين من ضمن أولوياتها في المرحلة القادمة لتنفيذ هذه المشاريع، حيث قمنا مؤخرًا بإطلاق منصة استثمارية ليتمكن المستثمرون من الوصول إلى الفرص التي توفرها المشاريع التنموية الكبرى والتعرّف على المشاريع والخطط الاستثمارية المستقبلية في البحرين.

**النشرة:** خلال العام ٢٠٢٠ ، انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البحرين بنسبة تفوق الثلث مقارنة بالعام ٢٠١٩ . وقد أعلنت الحكومة عن نيتها بتطبيق إصلاحات واسعة النطاق لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. هل يمكنكم أن تحدّدوا لنا الخطوط العريضة لهذه الإصلاحات؟ ولماذا تبقى البحرين مركزاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية؟

في البداية، أود أن أسلط الضوء على أنّ الاستثمارات المباشرة في مملكة البحرين نمت بـمليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ تماشياً مع النمو في السنوات السابقة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة المترافقمة، مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي .٪٩١ ، وهي أعلى بقرابة الضعفين من المتوسط العالمي البالغ حوالي .٪٤٩ . ومن شأن ذلك أن يعكس أهمية هذه الاستثمارات بالنسبة إلى الاقتصاد البحريني. كما أن هذه الاستثمارات ما زالت مستمرة في نموها ودخولها إلى البحرين وبالتالي إلى السوق الخليجية، وهو ما يشير بدوره إلى أن الجاذبية الاستثمارية للمملكة ما زالت تشكّل عاملًا مؤثّراً في قرارات هذه الاستثمارات.

وعلى سبيل المثال، أعلن مجلس التنمية الاقتصادية، وهو الهيئة المعنية بجذب الاستثمارات في مملكة البحرين، عن نجاحه في عام ٢٠٢١ باستقطاب ٨٦ شركة من دول متعددة من المتوقع أن تستثمر ٨٣٩ مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث القادمة، وهي تتوزّع على شركات قادمة من ٢٢ دولة، كما وتأتي ٣٦٪ من هذه الاستثمارات المباشرة من شركات جديدة في مملكة البحرين تسعى لأن تجد لها موطئ قدم في سوق المنطقة المزدهرة، حيث ما زالت البحرين تحظى بالعديد من العوامل التي تشكّل عناصر جذب لها، ومنها الحرية الاقتصادية وعدم فرض الضرائب، والبيئة التشريعية المتماسكة، وانخفاض الكلفة التشغيلية وجود الكفاءات المحلية التي أثبتت جدارتها، إلى جانب تمنع البحرين ببنية تحتية متطورة وأماكنات لوجستية تسهل ربطها بالأسواق المجاورة، وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية.



الكبرى، ما هي الرسالة التي تودون توجيهها إلى الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، من أجل تشجيعها على الاستثمار في بلدكم؟

رسالتنا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية هي بأن مملكة البحرين هيئه صديقة للأعمال ومؤاتية لها وداعمة لطموحاتها وتطلعاتها ضمن أكثر من جانب، حيث أنّ البحرين لا تفرض الضرائب والرسوم على هذه الاستثمارات، وهي تتبع الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪، إلى جانب كونها الأقل كلفة تشغيلية في إقامة وتأسيس الأعمال خليجيًا. هذا وتحظى البحرينيين بالقوى العاملة الكفؤة والمؤهلة، فضلاً عن كونها مترابطة جيداً بالأسواق الكبرى المجاورة لها كالملكة العربية السعودية. وهناك جهود معطاءة يبذلها فريق البحرين لتسهيل وصول المستثمرين إلى صناع القرار في المملكة ودعمهم لتأسيس أعمالهم، إلى جانب ما تتبّع به أجواء المملكة من افتتاح وتنوع ثقافي وضيافة مميزة، بالإضافة إلى احترام وتقدير عاليين يكتّملا البحرينيون للثقافة الفرنسية. وبالتالي أتمنى أن يساعد ما ذكرناه في تشجيع الشركات الفرنسية بمختلف أحجامها على اغتنام فرص الاستثمار في مملكة البحرين. ونحن من جانبنا في السفارة نرحب بذلك وندعمه في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

**النشرة: على المستوى الثقافي، التعاون بين فرنسا ومملكة البحرين غني ومتقن.** قائم بدوره الفرنسي والأياني فرانسيز ناشط ناشط جداً في المملكة، كما أن هناك اتفاقيات عديدة قائمة بين البلدين في مجال التربية والتعليم. من جهة أخرى، البعثة الفرنسية للتقييم عن الآثار تساهم في التطور التاريخي والثقافي للمملكة، تاهيك عن أن نمط العيش الفرنسي محبوب ومقدار على نحو واسع في البحرين. فكيف تفسرون هذا الانجداب نحو الثقافة الفرنسية؟ وهل تعتقدون أن تطوير العلاقات الثقافية يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية؟

شهدت التبادلات الثقافية والتربوية تطويراً كبيراً بين البلدين. واليوم، يمكننا الاعتزاز بكون الحكومة أدرجت تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية حية في المدارس الحكومية والخاصة، وفي مؤسسات التعليم العالي، وبالطبع ضمن الأجانب فرانسيز. ومن جهة أخرى، يزداد عدد الطلاب البحرينيين الذين يتبعون دراستهم في الجامعات الفرنسية. كما أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم العديدة تساهم في تحقيق تعاون وثيق وفي الاستفادة من الخبرة الفرنسية في مجالات رائدة، مثل القطاع الطبي حيث يزداد عدد المتدربين البحرينيين في الجامعات والمعاهد الطبية الفرنسية.

وفي مجال التقييم عن الآثار، لا يسعنا سوى الإشادة بالتعاون الوثيق، لاسيما من خلال البعثة الفرنسية المتواجدة منذ عقود في مملكة البحرين والتي تعمل جاهدةً لكشف خفايا تاريخ الحضارات العريقة في المملكة.

أما بالنسبة إلى انعكاس هذا التعاون الثقافي على تطوير العلاقات الاقتصادية، فلا شكّ بأنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجانبين، حيث أنّ هذا التعاون يساهم بشكل مباشر في زيادة مجالات الاستثمار وابتکار المشاريع المشتركة.



بالعلاقات الثنائية نحو آفاق أوسع بما يخدم تطلعات الشعبين الفرنسي والبحريني.

**النشرة: تأتي فرنسا في المرتبة ١١ ضمن البلدان المورّدة إلى البحرين، وفي المرتبة ٣٢ ضمن قائمة البلدان المستوردة من البحرين، في حين أنّ المملكة تحتل المرتبة ١٠١ لناحية الدول المستوردة من فرنسا والمرتبة ٨٠ لناحية الدول المورّدة إلى فرنسا والمرتبة ٩٨ لناحية الفائض التجاري. إن التبادلات التجارية بين البلدين، التي انخفضت بنسبة ٦٠٪ بالثلثة تقويرياً خلال العام ٢٠٢٠، تقارب معدلًا سنويًا يصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون يورو. ويعتبر هذا قليلاً إذا ما نظرنا إلى طموحات المملكة لتنويع اقتصادها وإلى المهارات التي تميز بها الشركات الفرنسية التي يوسعها مراقبة البحرين في خطتها التنموية.**

**أ- ما هي المحركات التي من شأنها زيادة التبادلات بين البلدين؟**

من الضروري أن أذكّر بأن الجمهورية الفرنسية تعتبر من بين الأسواق الأوروبيّة والعالمية الرئيسيّة والمهمة التي تركز عليها المملكة على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة الثنائيّة وحتى في ما يتعلق بالتعاون الاستثماري. كما أنتظّرنا نحن بين الاحترام والتقدير إلى الدور الفرنسي المهم على الصعيد العالمي. وكما ذكرنا، فإن آخر الزيارات الرسميّة في أبريل ٢٠١٩ قد حقّقت العديد من الإنجازات على صعيد توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة في مجالات اقتصاديّة وغيرها.

وباعتباري سفيراً لمملكة البحرين لدى فرنسا، أرى أنّ استمرارية منتديات الأعمال المشتركة والتي تقوم بدور محوري للتعرّف بالتجارة وبيئة الاستثمار في المملكة والزيارات المتبادلة بين الجانبين البحريني والفرنسي وبالخصوص قطاعات الأعمال. من شأنها أن تساهم في تعزيز هذه العلاقات نحو مستويات نوعية أعلى.

ونحن في سفارة مملكة البحرين ندعم جميع الجهود في هذا الصدد، كما أنتظّرنا نجد ما تم الإعلان عنه من مشاريع ومبادرات، مثل خطة التعافي الاقتصادي والمنصة الاستثمارية، والإقامة الذهبية من ضمنها، هي من العوامل التي ستساهم في إعطاء هذه العلاقات دفعة إلى الأمام. فنحن نتطلع في البحرين إلى نسج الشراكة مع قطاعات الأعمال الفرنسية وتبادل الخبرات والاستفادة من إمكانياتها وقدرتها.

**ب- ما هي أبرز القطاعات الاقتصادية الوعادة بالنسبة للشركات الفرنسية؟**

هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الوعادة التي تتركز مملكة البحرين على تتميّتها واستقطاب الاستثمارات المباشرة إليها، ومنها الخدمات المالية والمحصّفة، والتكنولوجيا المالية ، وتكلّولوجيا معلومات الاتصالات، إلى جانب قطاعات الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، بالإضافة إلى قطاعات حيوية أخرى كالتصنيع والسياحة والخدمات اللوجستية، وجميعها تحظى باهتمام العديد من الاستثمارات المباشرة كما ذكرنا.

**النشرة : المؤسسات الفرنسية القائمة في المملكة هي بشكل خاص المجموعات**

# المبادلات التجارية بين فرنسا والعالم العربي في ٢٠٢١

## ارتفاع في الحجم وانخفاض في الفائض

في ٢٠٢٠ إلى ٢٨,٢٢ مليار يورو في ٢٠٢١. وزادت الواردات الفرنسية من الدول المغاربية بنسبة ٤٠٪ مرتقبة من حوالي ١١,٨ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١٦,٥ مليار يورو في ٢٠٢١ في وقت لم ترتفع الصادرات الفرنسية إلى هذه الدول إلا بنسبة ٣٪، من ١١,٢ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ١١,٦ مليار يورو في ٢٠٢١. وهذا ما يفسّر تدهور الميزان التجاري الفرنسي مع هذه المجموعة من ٦١٤,٤٩ مليون يورو في ٢٠٢٠ إلى ٩٤٠ مليون يورو في ٢٠٢١، وهو عجز يفوق ضعفي العجز الذي كان قد سجّلته الميزان التجاري الفرنسي مع دول المغرب العربي في العام ٢٠١٩ وبلغ يومها ٢,٣ مليار يورو.

ومع دول الخليج العربي، ارتفع حجم المبادلات التجارية بنسبة ١٩٪، فزاد من ١٢,٢ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ١٤,٥ مليار يورو في ٢٠٢١. وفيما ارتفعت المبادلات الفرنسية مع الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤٠٪، ومع المملكة العربية السعودية ٢٨٪، ومع سلطنة عمان بنسبة ١١٪، إلا أنها تراجعت بنسبة ٢٠٪ مع قطر، و٩٪ مع البحرين، و٨٪ مع الكويت. وعرفت الصادرات الفرنسية إلى هذه الدول تحسناً معتدلاً فزادت بنسبة ٤٪ فيما فقفت الواردات الفرنسية من دول الخليج بنسبة ٥٪. إلا أن هذا لم يمنع الميزان التجاري الفرنسي مع هذه المجموعة من تسجيل فائض لصالح فرنسا بلغ ٢,٥ مليار يورو مع العلم أن الفائض الفرنسي في التبادل التجاري مع دول الخليج كان قد وصل إلى ٤,٤ مليار يورو في العام ٢٠٢٠.

وبالنسبة للمبادلات الفرنسية مع مجموعة الدول العربية الأخرى التي تضم كلاً من مصر والسودان ولبنان وسوريا والأردن والإراضي الفلسطينية وجيبوتي وجزر القمر، فإنها قد عرفت نمواً بنسبة ١٤٪ وارتفعت من ٤,٢ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ٤,٨ مليار يورو في ٢٠٢١. وسجلت هذه المبادلات ارتفاعها الأكبر مع العراق حيث زادت ١٣٪، والإراضي الفلسطينية (٤٤٪)، والأردن (٤٦٪)، وجزر القمر (٢٠٪)، وفي المقابل عرفت تراجعاً مع السودان بنسبة ٢٠٪، ومع لبنان بنسبة ١٤٪، ومع اليمن بنسبة ٩٪. وتراجعت مع سوريا ٦٪، وجيبوتي ٥٪ فيما شهدت تحسناً طفيفاً مع مصر (٢٪). وقد عرفت الصادرات الفرنسية إلى دول هذه المجموعة تراجعاً بنسبة ٨٪، فانخفضت من ٢,٢ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ٣ مليارات يورو في ٢٠٢١ وذلك في مقابل ارتفاع الواردات الفرنسية من هذه الدول بمعدل الضعف تقريباً، إذ زادت قيمتها من ٩٦٩,٧٨ مليون يورو في ٢٠٢٠ إلى ١,٨ مليار يورو في ٢٠٢١. لكن ذلك لم يحل دون تسجيل الميزان التجاري فائضاً لصالح فرنسا بلغ ١,١ مليار يورو على الرغم من انخفاضه بنسبة ٥٪ عن فائض العام ٢٠٢٠.

ويتبين أن دول المغرب العربي قد ساهمت بنسبة ٥٩,٢٪ في المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية، فيما بلغت نسبة مساهمة دول الخليج ٥٪ ونسبة مساهمة دول المجموعة العربية الثالثة،即 ١٠٪. وأنهت الأرقام أيضاً ان الواردات الفرنسية قد ارتفعت بوتيرة كبيرة من دول الخليج (٥٠٪)، ودول المغرب العربي (٤٠٪)، في مقابل ثباتها من دول المجموعة الثالثة. وفي موازاة ذلك، عرفت الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية نمواً طفيفاً، كان بمعدل ٣٪ نحو الدول المغاربية، و٤٪ نحو دول الخليج فيما تراجعت الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية الأخرى بنسبة ٨٪.



شهدت التجارة الدولية في العام ٢٠٢١ انتعاشًا كبيراً يقدر بمعدل ١٥٪ مقارنة بمرحلة ما قبل أزمة كوفيد ١٩. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على التجارة الخارجية الفرنسية التي سجّلت صادراتها فوزة بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠٢١ بعدما كانت قد تراجعت ١٥,٨٪ في ٢٠٢٠. مع العلم أنها ظلت دون مستوى أرقام العام ٢٠١٩ بنسبة ٢٪. أما الواردات الفرنسية فقد سلكت المسار التصاعدي نفسه إذ ارتفعت ١٨,٨٪ بعد انحسار بلغ ١٣٪ في العام ٢٠٢٠. وبالأرقام سجّلت الصادرات الفرنسية من خارج المعدات العسكرية مبلغ ٥٠٠,٩ مليار يورو في العام ٢٠٢١ مقابل واردات كانت بقيمة ٦,٦٥ مليار يورو. وبالتالي سجّل الميزان التجاري الفرنسي عجزاً قياسياً بلغ ٨٤,٧ مليار يورو، أي بزيادة ٢٠ مليار يورو عن عجز العام ٢٠٢٠.

وعلى صعيد السلع والمنتجات، ثمة عوامل عديدة ساهمت في تفاقم رقم العجز التجاري الفرنسي، أبرزها الارتفاع الكبير الذي سجّله أسعار الطاقة وبلغ ٧,٧٪، وتضاؤل حجم الفائض الذي سجّله قطاعاً الصناعة التحويلية والزراعة وشبه استقرار صادرات المنتجات الطبية التي حافظت رغم ذلك على مستواها القياسي.

أما على صعيد الشركاء الاقتصاديين، فكانت أسباب تفاقم تدهور عجز الميزان التجاري الفرنسي في التراجع الذي شهدته كافة المناطق الجغرافية باستثناء منطقة أميركا. فقد تراجع الميزان التجاري الفرنسي مع دول الاتحاد الأوروبي ١٠,٨ مليارات يورو، كما تراجع بحجم ٤,٩ ملياري يورو مع الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وظهر انخفاض المبادلات أيضاً مع الدول الأفريقية حيث تراجع الميزان التجاري ٢,١ مليار يورو كما انخفض مع الدول الآسيوية بقيمة ٦,٢ مليار يورو. والارتفاع الوحيد حصل مع الدول الأمريكية حيث سجّل نمواً بقيمة ١,٦ مليار يورو وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت ارتفاعاً في صادرات النبيذ والكحول والألبسة وسلع الموضة ومستحضرات التجميل.

أما بالنسبة للتجارة الفرنسية مع دول العالم العربي، فقد سجّلت المبادلات ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ لتصل إلى ٤٧,٦٦ مليار يورو في ٢٠٢١ بعدما كانت عند ٣٩,٦١ مليار يورو في ٢٠٢٠. وقد ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى هذه المنطقة بمعدل ٢٪، من ٢٢,٧٦ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ٢٢,٢٢ مليار يورو في ٢٠٢١. لكن، في الوقت نفسه، شهدت واردات فرنسا من تلك الدول فوزة كبيرة بلغت ٤٥٪، مرتقبة من ١٦,٨٤ مليار يورو في ٢٠٢٠ إلى ٢٤,٣٩ مليار يورو في ٢٠٢١. وقد انعكس هذا الواقع تراجعاً للميزان التجاري الفرنسي بحجم ١,١١ مليار يورو في وقت كان قد سجّل في العام ٢٠٢٠ فائضاً لصالح فرنسا بقيمة ٥,٩٢ مليار يورو.

وتميزت مبادلات فرنسا مع العالم العربي في العام ٢٠٢١ بتدحرج كبير للميزان التجاري مع دول المغرب العربي حيث انتقل من عجز بقيمة ٦١٤,٤٩ مليون يورو في ٢٠٢٠ إلى عجز بحجم ٤,٩ مليار يورو في ٢٠٢١ وهو ما يفسّر حجم العجز مع العالم العربي، إذ ان المبادلات الفرنسية مع دول الخليج والدول العربية الأخرى استمرّت في تسجيل فوائض لصالح فرنسا على الرغم من انخفاضها بحوالي ٥٪. مع دول المغرب العربي، ارتفعت المبادلات بنسبة ٢٢٪، من ٢٢,١٣ مليار يورو

# أخبار اقتصادية عربية

تتجه سوريا في الربع الأول من العام ٢٠١١، أي قبيل اندلاع الحرب في البلاد. ولم تستحوذ المناطق النفطية الواقعة تحت سيطرة الحكومة إلا على إنتاج ١٦٠٠ برميل يومياً جرى تسلیمهما إلى مصافي حمص وبانياس. وهذا الوضع جعل النظام السوري مرتهناً للواردات النفطية من إيران، لكن عدم انتظام الواردات الإيرانية حال دون تخفييف نقص المحروقات الذي عانت منه سوريا في العام الماضي. وفي موازاة ذلك أنتجت سوريا حوالي ٤,٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في العام ٢٠٢١ بمتوسط ١٢,٥ مليون متر مكعب في اليوم في وقت كانت تنتج ٨ مليارات متر مكعب في العام ٢٠١١. وصرّح الوزير السوري بأن ٧٩٪ من هذه الكميات كانت تسلم إلى وزارة الكهرباء و٦٪ إلى وزارة الصناعة و١٥٪ إلى وزارة النفط.

## تونس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كشفت الوكالة التونسية لتشجيع الاستثمار الخارجية أن حجم الاستثمارات الدولية قد بلغ ١,٨٧٦ مليار دينار تونسي في العام ٢٠٢١ متراعجاً ٥٪ مقارنة بارتفاع العام ٢٠٢٠ (١,٨٦٦) مليار دينار. وقد استحوذ القطاع الصناعي على أكبر نسبة من هذه الاستثمارات (٢٩,٣٪)، يليه قطاع الطاقة (٢٩,٢٪). فقط الخدمات (١٨,٧٪)، فالقطاع الزراعي (٤٪). ولوحظ وجود تفاوت في توزع هذه الاستثمارات الخارجية على المناطق التونسية إذ تبين أن ٥٦٪ منها، أي حوالي ٧٣٦ مليون دينار، تتركّز على مناطق تونس الكبرى، منها ٣٣٩ مليون دينار في محافظة العاصمة تونس، و٩٪، أي ٢٥٣ مليون دينار استثمرت في منطقة شمال شرق البلاد. أما بالنسبة لمصادر هذه الاستثمارات الأجنبية، خارج استثمارات الطاقة، فقد احتلت فرنسا المرتبة الأولى من خلال استثمار ٤٣٩ مليون دينار، أي حوالي ٣٣٪ من مجموع هذه الاستثمارات، وتلتها إيطاليا باستثمارات بلغت ١٧٥ مليون دينار وجاءت المانيا في المرتبة الثالثة مع استثمارات بقيمة ١,٨٠ مليون دينار.

## المغرب: عجز في الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري المغربي في العام ٢٠٢١ عجزاً بقيمة ١٩٩,٧٥ مليار درهم. ووصل حجم الواردات المغربية في العام الماضي إلى ٥٢٦,٦٤ مليار درهم مقابل ٢٢٦,٩٠ مليار درهم لل الصادرات. وفي التفاصيل إن مبيعات الفوسفات ومشتقاته قد بلغت ٧٩,٨٩ مليار درهم في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أي أنها زادت ١٪ عن عائدات ٢٠٢٠ بفضل ارتفاع مبيعات الأسمدة الطبيعية والكيماوية ١٩,٠٥ مليار درهم بنتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة ٧١,٤٪. وفي قطاع السيارات بلغت الصادرات المغربية ٨٣,٧٨ مليار درهم في نهاية ٢٠٢١، أي بزيادة ١٥,٩٪ مقارنة بالعام السابق. وسجل قطاع البناء ١٠,٢٧ مليار درهم فيما حقق قطاع الزراعة وصناعة الأغذية ٦٨,٣٧ مليار درهم، بزيادة ٩,٢٪ عن عام ٢٠٢٠، وقطاع النسيج والجلديات ٦,٤٦ مليار درهم، بزيادة ٢١,٦٪. وبالنسبة للواردات، فقد بلغت قيمتها ٥٢٦,٦٤ مليار درهم في نهاية ٢٠٢١، بزيادة ٤,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ وقد تميزت بارتفاع واردات السلع الاستهلاكية الجاهزة ٢٨,١٩ مليار درهم)، ومنتجات الطاقة (٢٥,٧٦١)، والسلع غير الجاهزة (١,٢٢,١) مليار درهم) وسلح التجهيزات (١٣,٧٥ مليار درهم).

## السعودية: ارتفاع النمو على ضوء ارتفاع الطلب على النفط

ستشهد المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً مرتفعاً جداً في العام ٢٠٢٢ على ضوء الارتفاع الكبير في الطلب على النفط. واستناداً إلى تقرير لمؤسسة جدوى للاستثمارات، من المتوقع أن يزيد ناتج القطاع النفطي بنسبة ١٥,٥٪ كمعدل سنوي وتشهد جميع القطاعات الاقتصادية غير النفطية السعودية نمواً كبيراً في هذا العام. والجدير بالذكر أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو الاقتصاد السعودي بمعدل ٤,٨٪ في ٢٠٢٢ بينما توقع البنك الدولي ٤,٩٪. وكان وزير الطاقة السعودي قد أعلن أن بلاده تتطلع إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى ١٣,٥ مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٧ وهو هدف يتواكب مع سيناريو ثبات وتيرة ارتفاع الطلب على النفط الخام وزيادة الاستهلاك.

## البحرين: النمو يرتفع إلى ٣,١ بالمئة

بعد قفزة بلغت ٤,٢٪ في العام ٢٠٢١، تتوقع غرفة التجارة في البحرين أن يسجل اقتصاد المملكة نمواً بنسبة ٣,١٪ في العام ٢٠٢٢. وفي العام الماضي كان القطاع النفطي المساهم الأول في الناتج الوطني البحريني حيث مثل ١٨,٥٪ وتلاه قطاع المال والتأمين بنسبة ١٨٪ قطاع الصناعة بنسبة ١٤٪. وفي مسعى جديد منها لاجتذاب المستثمرين والمواهب، قررت البحرين اعتماد تأشيرة الإقامة الذهبية لمدة ١٠ سنوات. ومن شروط الحصول على هذه التأشيرة الإقامة ٥ سنوات في البلاد وتتقاضى راتب شهري يفوق الخمسة آلاف دولار.

## الكويت: توقع نمواً بنسبة ٥,٣ بالمئة

توقعت آخر تقارير البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد الكويتي في العام ٢٠٢٢ نمواً بمعدل ٣,٥٪، مشيرة إلى أن معدل النمو سيتحسن إلى ٣٪ في العام ٢٠٢٣. وكان النمو الاقتصادي في الكويت قد تأثر في العام ٢٠٢٠ بتداعيات الأزمة الصحية فتراجع ٩,٨٪.

## ليبيا: انتاج النفط يتراجع ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً

أعلن رئيس مؤسسة النفط الوطنية في ليبيا السيد مصطفى صنع الله في الرابع من شهر فبراير الماضي أن الانتاج اليومي للنفط قد بلغ ٩٤٦٠٠ برميل في شهر يناير ٢٠٢٢ مشيراً إلى أنه قد تراجع بنسبة ١٠٠ ألف برميل يومياً بسبب توقف ١١ خزانة من أصل ١٩ تudedها البلاد عن العمل. وقال إن مؤسسة النفط الوطنية الليبية ليست قادرة على تأمين صيانة الخزانات التي تضررت بسبب النزاعات المسلحة وتوقف بعض المشاريع العاجلة.

## سوريا: ١٠٠ مليار دولار خسائر القطاع النفطي

تجاوزت خسائر القطاع النفطي السوري ١٠٠ مليار دولار منذ العام ٢٠١١ حتى اليوم. وقد كشف وزير النفط والموارد المعدنية في سوريا السيد بسام طعمة أن إنتاج سوريا من النفط في عام ٢٠٢١ قد بلغ ٣١,٤ مليون برميل، بمتوسط ٨٥٩٠٠ برميل يومياً، وهذا ما يعكس تراجعاً كبيراً مقارنة بـ ٢٨٧,٠٠٠ برميل يومياً كانت

# ارتفاع التحويلات الى الدول ذات الدخل المحدود

جنوب آسيا بنسبة ٨٪، وفي إفريقيا الصحراوية بنسبة ٦,٢٪ وهي أوروبا وأسيا الوسطى بنسبة ٣,٥٪. واستناداً إلى التوقعات الاقتصادية العالمية، يتوقع أن ترتفع هذه التحويلات بنسبة ٦,٢٪ في العام ٢٠٢٢، لكنه سيبقى مرتبطةً بعدة عوامل منها تدهور النمو الاقتصادي العالمي الذي يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ هذه التحويلات المالية نحو الدول النامية.

بالنسبة للدول النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدر تحويلات المهاجرين لعام ٢٠٢١ بحوالي ٦٢ مليار دولار، بزيادة ٩,٧٪ وذلك بفضل عودة النمو إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تستضيف المهاجرين، وبخاصة فرنسا وإسبانيا، إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي انعكس إيجاباً في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي على العمال الوافدين. ويعود ارتفاع هذه التدفقات أيضاً إلى زيادة تحويلات المهاجرين المصريين إلى بلدتهم الأصلية حيث سجلت ٣٣ مليار دولار، بزيادة ٦,١٪. وكذلك ارتفعت تحويلات المهاجرين المغاربة إلى ٩,٣ مليار دولار، بزيادة ٢٥٪، كما لعبت عودة اعداد من المهاجرين إلى بلدانهم دوراً هاماً في تحسّن حجم هذه التدفقات. وتشير الأرقام إلى أن التحويلات المالية نحو دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)، سجّلت ارتفاعاً كبيراً بلغ معدل ١٥,٢٪ فقط النمو في منطقة اليورو. وفي المقابل شهدت تحويلات المهاجرين إلى بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضاً في العام ٢٠٢١ إذ تراجعت نحو الأردن ٦,٩٪، وجيبوتي ١٤٪، ولبنان ٣٪. وبالنسبة للدول النامية في هذه المنطقة تشكّل التحويلات المالية مصدر دخل خارجي أساسي. وتشير آفاق هذه التحويلات لعام ٢٠٢٢ إلى أنها قد ترتفع بنسبة ٦٪ فقط بسبب المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩. وتتجذر الإشارة إلى أن تكاليف إرسال هذه التحويلات قد تميّزت بالتحسين والانخفاض، إذ ان تحويل مبلغ ٢٠٠ دولار نحو هذه المنطقة كان يكلف في الربع الأول من العام الماضي ٦,٣٪ بدلاً من ٧٪ في العام ٢٠٢٠.



ارتفعت تحويلات المهاجرين إلى الدول ذات الدخل المحدود والمتوسط بنسبة عالية في العام ٢٠٢١ تصل إلى ٧,٣٪ ومجموع ٥٨٩ مليار دولار. وهذه القفزة التي تفوق التوقعات تؤكّد على متانة التحويلات التي ظهرت في العام ٢٠٢٠ عندما تبيّن أن تحويلات المهاجرين لم تختفي إلا بـ ١,٧٪ على الرغم من انكماس الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كوفيد ١٩.

وللعام الثاني على التوالي ينتظر أن يتجاوز حجم تحويلات المهاجرين إلى الدول ذات الدخل المحدود والمتوسط (خارج الصين) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجم المساعدات الحكومية للتنمية. وتشكل هذه التدفقات المالية خلاص للعائلات التي تتلقّاها إذ تسمح لها بتمويل حاجاتها الأساسية مثل الغذاء والصحة والتربية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلدان الأصلية للمهاجرين. وقد سجلت التدفقات المالية زيادة كبيرة في غالبية مناطق العالم إذ ارتفعت في دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة ٦,٢١٪، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٩,٧٪، وفي دول

## توقعات البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

المنطقة والدول المتقدمة سيتفاقم أكثر في هذه الفترة مشيراً إلى ان ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي وزيادة الانتاج ستعود بالفائدة على الدول المصدرة للطاقة، مضيفاً ان آفاق المدى القصير قد تحسن بدورها في الدول المستوردة للنفط. ومثلاً على ذلك مصر حيث يتوقع ان يرتفع الانتاج بنسبة ٥,٥٪ خلال الفترة الممتدة حتى شهر يونيو ٢٠٢٢ بسبب تحسن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتطور قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الاستخراجية (الغاز)، إلى جانب التحسّن المتالي للسياحة. وفي المغرب، توقع البنك الدولي ان يتسارع النمو الاقتصادي بنسبة ٣,٢٪ فقط في عام ٢٠٢٢ وهو معدل أقلً من توقعات شهر يونيو ٢٠٢١ وذلك بسبب تباطؤ الانتاج الزراعي.

أشار التقرير الأخير للبنك الدولي ان الاقتصاد العالمي سيشهد نمواً بمعدل ٤,٤٪ في العام ٢٠٢٢ و ٣,٢٪ في العام ٢٠٢٣ وذلك في ظل ظروف تتميز بخفض اجراءات وتدابير دعم الميزانيات والمشاكل التي تعيق التزوّد بالسلع والبضائع. لكن توقعات البنك الدولي هذه لم تأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المستجدة بين روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي.

وتوقع تقرير المؤسسة الدولية ان يتسارع النمو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ ٤,٤٪ في ٢٠٢٢ على ان ينخفض إلى ٣,٤٪ في ٢٠٢٣. لكن هذا النمو سيكون مشروطاً باستعادة وتيرة انتاج النفط والسياسات المواتمة إلى جانب خفض التوترات على الساحة الدولية.

ورأى تقرير البنك الدولي ان التفاوت في الدخل المتوسط بين مواطني دول

ما زال سعر النفط الخام يسلك وتيرة تصاعدية ليسجل معها ١١٧ دولاراً للبرميل في مطلع شهر مارس في أعلى سعر له منذ العام ٢٠١٤ وذلك على خلفية القلق العالمي من تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا واستمرار سياسة انتاج النفط التي توافق خلالها أعضاء تحالف (أوبك+) على الحفاظ على سياسة الانتاج بدون اي تعديل لشهر أبريل أي عدم زيادة الانتاج الا بحجم ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير في الأسعار.

**رقم قياسي  
لبرميل النفط:  
١١٧ دولاراً**





# INGENIERIE & CONSEIL

## Eau - Environnement - Infrastructures - Gestion des données environnementales

**Antea Group**

Understanding today.  
Improving tomorrow.

Antea Group est en France l'un des acteurs majeurs de l'ingénierie de l'environnement et de la valorisation des territoires. Fortes de 850 collaborateurs et positionnées sur quatre grands métiers, l'Eau, l'Environnement, les Infrastructures et la Donnée environnementale, nos équipes interviennent en France métropolitaine, dans les DOM et à l'international.

Nous sommes présents auprès d'une clientèle très diversifiée, constituée de grands groupes industriels, de PME dynamiques, de collectivités locales ou de gouvernements. A tous nous avons à cœur de répondre avec le même engagement et la même volonté d'apporter des solutions opérationnelles. Notre ingénierie adresse des problématiques très contemporaines et complexes, qui nécessitent la mobilisation de savoirs techniques pointus et la combinaison d'expertises diversifiées. Nous trouvons ces compétences au sein du groupe qui compte 3200 collaborateurs à travers le monde. Pour autant nous voulons également être en connexion avec d'autres expertises, avec les entreprises les plus

innovantes et avec toutes les régions du monde ; aussi sommes-nous membre fondateur de l'alliance environnementale Inogen qui regroupe plus de 60 partenaires et 7000 ingénieurs ou consultants répartis dans près de 70 pays, constituant ainsi l'un des tous premiers réseaux mondiaux.

Si nous avons réalisé quelques beaux projets au Proche-Orient et au Moyen-Orient, nous avons depuis quelques années la volonté d'intensifier notre développement par la mise en place de partenariats avec les acteurs du monde arabe. Nous sommes donc aujourd'hui heureux et fiers de rejoindre les membres de la CCFA pour apporter notre contribution active au développement conjoint engagé depuis des années.



**Pascal VOYEAU**  
Directeur général Antea France

### Nous vous accompagnons durant tout le cycle de vie de vos projets :

- Etude, pré-étude, audit et diagnostic
- Assistance à maîtrise d'ouvrage
- Maîtrise d'œuvre de conception et réalisation
- Clé en main et travaux
- Mesures d'eau et d'air
- Management de la donnée environnementale

### Exemples de projets

**Maroc** : assistance technique environnementale, sociale et en matière de réinstallation de populations pour le programme "Compact II" du Millennium Challenge Corporation

**Tunisie, Maroc, Algérie** : évaluation des systèmes d'information sur l'eau pour la GIZ

**Afrique austral** : due diligence pour plus de 100 stations-services et installations pétrolières d'un groupe multinational dans plusieurs pays



**Gaza** : maîtrise d'œuvre pour la conception détaillée d'un nouveau centre de stockage des déchets, réhabilitation de l'ancienne décharge, suivi des travaux de construction

**Liban** : évaluation des ressources en eau sur le Mont Liban – Shouf Biosphere Reserve

**Jordanie** : assistance technique pour l'Union Européenne pour la conception du système national d'information sur l'eau